كما نشرت في هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢١، ص ١١؛ وعل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٢، ص ٧). وفسر هذا القرار، وعن حق، كنزع ثقة بحكومة الليكود وسياستها الاستيطانية، إذ أنها المرة الاولى في تاريخ المؤتمرات الصهيونية التي لا يتخذ فيها المؤتمر قراراً «يبارك» فيه النشاط الاستيطاني الذي تقوم به حكومة اسرائيل. كما أن هذا القرار والقرارات الاخرى التي اتخذها المؤتمر تثبت «أنه رفض أن يعتبر بمثابة خاتم مطاط لسياسة الحكومة، ولو جرى تصويت حسب الاصول، حول معظم المواضيع التي طرحت أمام المؤتمر، لتبين أن ليكود ومؤيديه لا يتمتعون بتأييد أكثر من ثلث أو ربع المندوبين» (دوف بار ـ نير، عل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢٠، ص ٣؛ وانظر ايضا مقالة جدعون ألون في هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٢١، ص ١١).

وكان متتياهو دروبلس، أحد رئيسي دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية (باعتباره ممثل الليكود، والرئيس الآخر للدائرة هو رعنان فايتس، ممثل حزب العمل)، والذي يحلو له أن يدلي بالتصريحات، من حين إلى آخر، حول اهمية الاستيطان في المناطق المحتلة وأن يقدم المشروع «الفخم» تلو الآخر في هذا الصدد، قد أعلن في خطابه أمام المؤتمر أن النشاط الاستيطاني الحالي في الضفة الغربية يهدف إلى زيادة عدد المستوطنين اليهود هناك، بحلول سنة ١٩٨٥، الى ١٢٠ الفا، «وهذه المستوطنات في يهودا والسامرة، ستمنع إقامة دولة فلسطينية» (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/١٧، ص ٩). كذلك أوضح دروبلس أن هدف النشاط الاستيطاني في منطقة الجليل، في شمالي فلسطين المحتلة، حيث تجري منذ مدة غير قصيرة عمليات الاستيلاء على الأراضي العربية هناك، بطرق شبيهة بتلك التي يلجأ إليها «البلطجية» عموماً، هو الوصول الى وضع يتساوى معه، سنة ١٩٨٨، عدد السكان اليهود في تلك المنطقة مع العرب القاطنين فيها، والذين يشكلون الآن أكثرية هناك (المصدر نفسه).

وخلال سير أعمال المؤتمر، القى أمامه معظم الزعماء الصهيونيين خطبهم التقليدية، مؤكدين وموضحين مواقفهم السابقة، التي باتت معروفة في معظم نواحيها، وعارضين بالتالي الخلافات بينهم.

وفي خطابه أمام المؤتمر، وجه وزير الخارجية الاسرائيلي اسحق شامير اللوم للصهيونيين الذين لا يتصدون لمجابهة مشروع السلام العربي، وانتقد شامير مصر بشدة لأنها تعيق عملية تطبيع العلاقات مع اسرائيل وتتقرب من زعماء منظمة التحرير الفلسطينية، في محاولة للعودة إلى العالم العربي على حساب علاقاتها مع اسرائيل. وكان بعض مندوبي حزب العمل قد رفع، في قاعة المؤتمر، خلال القاء شامير خطابه، لافتات كتب عليها: «الصهيونية ليست احتلالاً» (هآرتس، ١٩٨٢/١٢/٩، ص ٣). أما وزير الطاقة اسحق مودعي فقد أعلن أمام المؤتمر أنه لولا اغتيال بشير الجميل وحدوث مجزرة صبرا وشاتيلا، لكانت اسرائيل قد وقعت على اتفاق سلم مع لبنان (المصدر نفسه).

وكان من أبرز المتحدثين باسم المعارضة أمام المؤتمر زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، الذي أوضح في خطابه «ان دولة اسرائيل تواجه حاليا دوامة: ان تنجح في الاستيطان أو تفشل في الهجرة» (دافار، ١٩٨٢/١٢/١٦، ص ٣) ملمحاً الى انه يفضل الاهتمام بالهجرة، وبالتالي تخصيص الموارد لها، على حساب الاستيطان في المناطق المحتلة. وأضاف بيرس «ان الدولة ستضطر الى بذل جهود كبيرة للسيطرة على مليوني عربي [في داخل اسرائيل وفي المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧] لا يرغبون في سيطرتها عليهم... وان فرص السلام ستؤجل لأجيال، إذا لم تحل المشكلة الفلسطينية» (المصدر نفسه). والمعل، كما يفهم من أقوال بيرس، يكمن في العودة الى مشروع ألون اياه. أما زميل بيرس ومنافسه على رئاسة حزب العمل، رئيس الحكومة السابق اسحق رابين، فقد صرح في مناسبة اخرى أنه اذا جاءت فرصة السلام مع الاردن والفلسطينيين، واتضح أن المستوطنات التي بقيمها الليكود في الضفة الغربية قد تشكل حائلاً أمام السلام، فسيقترح حزبه لهذه المستوطنات ذلك الحل الذي قدمه ليكود بالنسبة لمستوطنات سيناء، عند التفاوض على عقد السلام مع مصر، أي اقتلاعها وإزالتها.

ورد مناحيم بيغن، رئيس حكومة اسرائيل، على هذه الطروحات، في خطابه أمام المؤتمر، وذلك في أول ظهور علني له بعد وفاة زوجته، بقوله: